المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME, DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

عرض المملكة المغربية

حول

تمكين المرأة الريفية

ودورها في القضاء على الجوع والفقر:

التنمية والتحديات الراهنة

قدمته السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بمناسبة انعقاد الدورة الـ56 للجنة وضع المرأة
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

نيويورك، الثلاثاء 28 فبراير 2012

المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ

Royaume du Maroc - Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social

عرض المملكة المغربية

حول

تمكين المرأة الريفية
ودورها في القضاء على الجوع والفقر:
التنمية والتحديات الراهنة

قدمته السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بمناسبة انعقاد الدورة الـ56 للجنة وضع المرأة
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

نيويورك، الثلاثاء 28 فبراير 2012

1 . السياق الوطني العام

إن النهوض بأوضاع المرأة في المملكة المغربية يشكل انشغالا حكوميا ومجتمعيا مستمرا لارتباطه الوثيق بمقومات دولة القانون التي ننشدها حكومة وشعبا ومؤسسات.

وإن مقاربة قضايا النساء لدينا لا يمكن أن تأتي خارج السياق التاريخي والسياسي الذي طبع مسيرة الإنصاف والمساواة، وهي المسيرة التي قطعتها المرأة المغربية إلى جانب الرجل من أجل إرساء دولة تكون معالمها مبنية على قيم المساواة وتكافؤ الفرص في المشاركة والتنمية بين الجنسين، حيث يشهد تاريخنا الوطني على أن النساء المغربيات، كما باقي النساء في العالم، قد خضن معارك على كل الجبهات، بدء بمعركة الحرية والاستقلال، ثم الاعتراف بالحقوق، وأخيرا النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعكس هذا إدراك المملكة المغربية، من خلال التزاماتها الدولية، بالدور الحيوي الذي تقوم به النساء خاصة المرأة القروية في التنمية المستدامة الذي ترجمته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 62/136 في 18 دجنبر 2007 ، والذي أعلن من خلاله اليوم العالمي للمرأة الريفية الذي يحتفى به سنويا يوم 15 أكتوبر.

كما أن تحديد الموضوع ذو الأولوية للجنة وضع المرأة (CSW) خلال هذه الدورة السادسة والخمسين لسنة 2012 في «تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر: التنمية والتحديات الراهنة»، والذي نثمنه كثيرا، يعكس عمق الاهتمام والتعاون الدولي بموضوع فرضته مؤشرات وضعية النساء القرويات في مختلف بلدان العالم، وتعززه راهنية المرحلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها أوطاننا.

إن مشاركة الوفد المغربي في هذا الموعد الهام يترجم إيماننا بالمجهود الجماعي الكوني في تعزيز مكانة النساء، ويعكس تطلعاتنا لبناء شراكات دولية تمكن من تدعيم مشاركة المرأة القروية في بناء الاستقرار المجتمعي من خلال دعم الأمن الزراعي ومحاربة الفقر وتعزيز المقومات الثقافية الأصلية.

وعليه، وتماشيا مع هذا السياق الدولي المثمر، فقد تميز المغرب بتقدمه في مجال النهوض بحقوق المرأة. وأبرز المكاسب تبقى، دون شك، الإصلاحات المهيكلة التي مكنت من تطوير الترسانة القانونية، من قبيل تعديل القانون الجنائي، وإصلاح مدونة الشغل وتضمينها لتجريم التحرش الجنسي، لتبقى أقوى المكاسب هي الإصلاح الذي عرفته مدونة الأسرة، لأنه لم يقتصر على تعديل القوانين، بل أعاد النظر في المبادئ التي تستند عليها، بحيث نصت على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الزوجين، وأعادت الاعتبار للمرأة المغربية بحذف العبارات التي كانت تسيء إليها وتمس كرامتها، وجعل الأسرة المغربية محورها الأساس بالتنصيص على حقوق الطفل.

كما تميز المغرب، في مجال العدالة الانتقالية، بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها التي ساعدت في معالجة مخلفات ماضي الانتهاكات التي مست حقوق الإنسان بالمغرب. ولعل من إيجابيات هذه التجربة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى جبر الضرر الفردي والجماعي، والتي استهدفت بالخصوص النساء القرويات.

2. تعزيز حقوق المرأة من خلال المكتسبات الدستورية الجديدة

وفي سياق الدينامية الديمقراطية، التي يعرفها حاليا العالم العربي، والتي عاشها المغرب بنموذجه الخاص في التوافق السياسي والوطني الذي حصل في ظل استشراف التصحيحات الضرورية للتقدم السلمي والآمن الذي يريده المغاربة دائما، توج مسار الإصلاحات هذه بصدور الدستور الجديد في 29 يوليوز 2011، والذي أرسى أسس عهد جديد للممارسة الديمقراطية ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

إن مكتسبات الدستور تشكل فرصا وإمكانيات عملية لتمكين النساء على جميع المجالات، حيث يؤكد الدستور المغربي، انطلاقا من ديباجته، على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.. وأيضا على سمو المواثيق الدولية، في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

كما نص الفصل الـ19 خاصة على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في الباب الثاني من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

ويشكل التزام الحكومة المغربية بترجمة كل هذه المكتسبات إلى أرض الواقع منهاج عمل سيعزز من تمثيلية النساء في كل المجالات، كمدخل أساسي لتجاوز وضعيات التمييز والإقصاء والتهميش التي تطالهن.

1.2. البيئة الحقوقية الجديدة المكرسة للمكتسبات الديمقراطية

• المشروع الاستراتيجي للجهوية الموسعة

يشكل مشروع الجهوية المتقدمة مدخلا آخر لتشكيل فضاء للديمقراطية المحلية الحقيقية الواثقة في الكفاءات والمؤهلات البشرية الجهوية للنساء والرجال من خلال تكليفها بتدبير شأنها العمومي الجهوي. كما تشكل مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحثيث المتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز الفعليين النافذين والتحديث الاجتماعي والسياسي والإداري للبلاد والحكامة الجيدة.

ويعتبر تنصيص التقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة على تقوية التمثيلية والمشروعية الديمقراطية للمجالس الجهوية، باعتماد مقاربة النوع، تشجيعا للنساء على ولوج الوظائف التمثيلية والمشاركة في تدبير شؤون الجهة. وهذا من الأوراش التي تراهن عليها الحكومة الحالية لتدعيم تمكين النساء على الصعيد المحلي.

هذا التوجه سبقه التطور الملحوظ لنسبة التمثيلية السياسية للنساء بالجماعات المحلية الحضرية والقروية منذ الانتخابات البلدية لسنة 2009، وما صاحبه من مبادرات حكومية ومجتمعية لدعم قدرات النساء المستشارات الجماعيات (وأغلبهن قرويات)، إن على مستوى التفاوض السياسي أو على مستوى تعزيز قدراتهن في مناصرة قضايا التنمية المحلية والنهوض بأوضاع النساء القرويات. وهو منحى سنعمل على تطويره في المحطات الانتخابية المقبلة عليها بلادنا.

• دور دستوري وتنموي جديد للمجتمع المدني

يشكل تعزيز دور المجتمع المدني وسيلة أخرى لدعم تمكين النساء، فبالإضافة إلى سياسة الحكومة التي تدعم ماليا ومؤسساتيا مشاريع الجمعيات في مختلف المجالات، وخاصة مجال المرأة، اعتبارا لسياسة القرب التي تنهجها، نصت الوثيقة الدستورية على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، وأكدت على حقه في تقديم العرائض وملتمسات تشريعية والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

إن هذه التغيرات، التي عرفها السياق الدستوري والسياق السياسي، تمكّن المجتمع المدني عموما، والعامل في مجال دعم الحقوق الإنسانية للنساء بشكل خاص، من إحداث تغييرات ستساعده في إدراج تصوراته كقوة اقتراحية للنهوض بحقوق النساء، سواء في محطات بلورة القوانين أو صياغة وتتبع برامج تساهم في تجسيد حقوق النساء على أرض الواقع وفق مقتضيات الدستور.

كما أن مختلف الهيآت والمؤسسات ذات الطابع الحقوقي والوساطة الحقوقية (كمؤسسة الوسيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس المنافسة، وهيئة الوقاية من الرشوة...)، وكذا مختلف الهيآت التي سيعمل المغرب على تأسيسها وفق منطوق الدستور (كهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي...) تشكل في تركيبتها الهيكلية تمثيلية للمجتمع المدني، مما سيخلق دينامية حقوقية مؤسساتية حقيقية يعتبرها المغرب الأرضية التمثيلية الأساس من أجل المرافعة المؤسساتية لقضايا حقوق النساء.

2.2. مكونات البرنامج الحكومي الموجهة للعالم القروي وساكنته

جاء البرنامج الحكومي ليجسد هذه الإرادة التنموية الوطنية، بحيث نص على مجموعة من التدابير التي ستعزز الارتقاء بوضعية النساء على جميع الأصعدة. فقد أشار، من خلال ما يزيد على 17 إجراء مدعما للإنصاف والمساواة بين الجنسين، إلى:

- حرص الحكومة على حماية الأسرة، باعتبارها محور التنمية وضامن التماسك الاجتماعي؛
- التأكيد على الالتزام بقضايا النساء في بعدها الكوني تماشيا مع روح ومنطوق الدستور، من خلال تعهد الحكومة بإقرار نظام مؤقت للتمييز الإيجابي لفائدة المرأة في التعيينات والتكليفات، وتحفيزها على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إضافة إلى التنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسعي نحو تحقيق المناصفة، وإحداث آلية دستورية تتمثل في هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز.

أما في ما يخص تأهيل العالم القروي وساكنته، فتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الحكومي قد اعتمد على مقاربة وتخطيط مبني على مؤشرات النتائج والأثر تستهدف في العديد من إجراءاتها تنمية العالم القروي وساكنته بتقوية المداخل الاقتصادية والهيكلية (البنى التحتية) والاجتماعية والبيئية، حيث سطرت الحكومة المغربية، في هذا الباب، للسنوات الخمس المقبلة مجموعة من الأولويات في برنامجها الحكومي، من بينها:

- تفعيل مخطط المغرب الأخضر (المغرب الفلاحي)، كمخطط شمولي وطني مندمج يكرس الاختيارات الزراعية الاستراتيجية لبلدنا لما تساهم به الفلاحة من نسب مرتفعة في ناتجنا الوطني الخام (أكثر من 25 %)؛
- إعطاء الأمن الغذائي المكانة التي يستحقها في هذا المخطط؛
- العناية بالعنصر البشري اللازم والمشارك والمساهم في هذا الإقلاع الفلاحي المنشود، وذلك من خلال تعزيز برامج الفلاحة التضامنية، والرفع من القدرات والمؤهلات الفلاحية للعاملات والعاملين في هذا القطاع الحيوي (محاربة الأمية أساسا)؛
- الرفع من ميزانية التنمية القروية لتصل إلى 1 مليار درهم سنويا، وضبط مخرجاتها الاجتماعية، وتخصيص اعتماداته لتمويل مشاريع مندمجة تفك العزلة عن المناطق المعزولة؛
- وضع استراتيجية مندمجة لفك العزلة عن المناطق القروية الصعبة الولوج، من خلال تسريع وتيرة الكهربة وإمداد الطرق وتوسيع شبكة الخدمات الصحية والتعليمية عبر تجهيز المراكز الصحية (صحة الأم والطفل بالأساس)، والمدارس القروية ومواكبة تمدرس الفتيات القرويات (محاربة الهدر المدرسي للفتاة القروية).

3. أهم منجزات المملكة المغربية في مجال تمكين المرأة القروية

1.3. في مجال التمكين الاقتصادي

المغرب من الدول العربية التي وعت بأن التمكين الاقتصادي للنساء القرويات مدخل أساسي للرفع من مكانتهن الاجتماعية، ومن مشاركتهن في تدبير الشأن العام. فمن خلال دعم المبادرات النسائية القرويات، تم تطوير وسائل استهدفت تنويع الأنشطة المدرة للدخل، وأيضا الخروج بالنشاط الإنتاجي والتجاري النسائي بالعالم القروي من حيزه غير المهيكل إلى مجال أكثر هيكلة وأكثر قابلية للتطوير المؤسساتي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختيارات الاستراتيجية التنموية والتضامنية، التي عبر عنها البرنامج الحكومي، جاءت لتثمين مختلف الجهود الوطنية التي بذلها المغرب خلال العشرية الأخيرة، وخصوصا في الشق المتعلق بالتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة.

وفي هذا السياق، جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ الإعلان عنها عام 2005، بدفعة سياسية قوية من ملك البلاد كرهان للتأهيل المجتمعي على أساس مرجعي مفاده أن "الإنسان هو أثمن رأسمال في التنمية"، وارتكز تنفيذها على آليتين رئيسيتين، وهما آليتي المقاربة التشاركية والمقاربة المندمجة.

وقد استهدفت برامج التمكين الاقتصادي للنساء القرويات المجالات التالية:

- **الأنشطة المدرة للدخل لمحاربة الفقر والهشاشة**

إن الفقر بالمغرب أكثر وجودا بالمجال القروي مقارنة مع المجال الحضري، إلا أن نسبته في العالم القروي تراجعت من 22 إلى 14.2 % بين 2001 و2008، فيما سجلت نسبته في المجال الحضري 4.7%. كما أن النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للفقر، فهن يشكلن أكثر من نصف ساكنة القرى، ويبقى نشاطهن مرتبطا أساسا بالمهام المنزلية التي تتسم بصعوبة خاصة، نظرا لعدم توفر البنيات الأساسية. كما أن الفتاة القروية تبقى الأكثر عرضة للأمية، إضافة إلى أن النساء القرويات هن الأقل استفادة من الخدمات الصحية.

وقد أولت المملكة المغربية، في هذا الإطار، من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أهمية قصوى للأنشطة المدرة للدخل باعتبارها أداة ناجعة لتحقيق الاستقلالية والعيش الكريم، حيث تم خلق حوالي 2600 نشاطا مدرا للدخل مكن من استفادة حوالي 107000 امرأة أغلبهن من العالم القروي، وذلك في إطار جمعيات وتعاونيات أضحت تشكل نقطة تحول بارزة في أنشطة المرأة المغربية، باعتبار النشاط الجمعوي والتعاوني ليس فضاء للتكوين والاندماج الاجتماعي فقط، بل مصدرا لخلق فرص التشغيل الذاتي والنهوض بالأوضاع الثقافية والاقتصادية للمرأة.

لقد حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إنجازات هامة كان لها وقع جد إيجابي على وضعية النساء المستهدفات.. هذه المبادرة النبيلة والخلاقة تجسد ورشا ملكيا مفتوحا، لذا فالعمل لا يزال متواصلا، خاصة بعد الإعلان عن إطلاق مرحلتها الثانية 2011/2012 من طرف صاحب الجلالة نصره الله، حيث يعتبر الرفع من نسبة مشاركة المرأة على جميع المستويات من الأهداف التي تتوخى المبادرة تحقيقها في ظل برنامج واعد وطموح، يحظى بانخراط ومشاركة جميع المغاربة.

وهذا ما يفسر الحصيلة الإيجابية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2006/2010 التي مكنت من استفادة 5.2 مليون شخص من برامجها، وتنفيذ أكثر من 22 ألف مشروع باستثمار إجمالي يناهز 14 مليار درهم.

وقد مكنت هذه المشاريع من تقليص نسبة الفقر التي انتقلت من 36 بالمائة سنة 2004 إلى 21 بالمائة سنة 2007 على مستوى 95 بالمائة من الجماعات القروية المستهدفة، أي بانخفاض بلغ 41 بالمائة، مقابل 28 بالمائة فقط بالنسبة للجماعات القروية غير المستهدفة.

وفي إطار البرنامج الوطني لدعم الجمعيات والشبكات الجمعوية العاملة في مجال النهوض بالفئات الهشة، تم دعم 10 شبكات جمعوية تضم 201 جمعية تنشط في مجال النهوض بأوضاع النساء القرويات.

• دعم الاقتصاد الاجتماعي

الحديث عن التنمية البشرية هو حديث يخص بالأساس كل البرامج التي تم تمويلها لدعم المبادرات المقاولاتية الذاتية والتعاونيات الجماعية التي أسستها النساء القرويات بالمغرب، والتي عرفت انتعاشة قوية منذ 2005. وقد أبانت التجربة المعاشة على الساحة الوطنية والدولية على أن التعاونية هي الآلية الأكثر ملاءمة لخلق أنشطة مدرة للدخل، والمعول عليها للإسهام في محاربة الفقر والإقصاء، وخصوصا لدى النساء.

ويتزايد عدد التعاونيات في المغرب باستمرار، وتستقطب بصفة خاصة الشباب والنساء ومنتجي القطاعات غير المهيكلة من ذوي الدخل المحدود، وتشمل أنشطتها مجالات متعددة. فإلى جانب التخصصات التقليدية التي عملت فيها التعاونيات منذ سنوات، كالفلاحة والصناعة التقليدية والسكن، أصبحت تقتحم مجالات جديدة وتتجه إلى ميادين واعدة ذات ميزة تنافسية في السوق، كالأعشاب الطبية، وزيت الأركان، والصبار، وإنتاج وتسويق العسل، والخدمات الاجتماعية...

وارتفع العدد الإجمالي للتعاونيات من 90 تعاونية سنة 1990 إلى 1213 تعاونية سنة 2011، تضم في عضويتها 25.252 امرأة، بمعدل 21 منخرطة في كل تعاونية. أما مجموع رأسمال التعاونيات، فهو يتجاوز 6 مليار درهم.

وبالرغم مما عرفته السنوات الأخيرة من ارتفاع في وتيرة تأسيس التعاونيات، فإن نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة، والتي يستوعبها القطاع التعاوني، لا تتجاوز 3 %، علما بأن شرط إقلاع هذا القطاع يتمثل في استيعابه ما لا يقل عن 10 % من الساكنة النشيطة، وهو ما سنسعى إلى دعمه من خلال برنامج مندمج يأخذ بعين الحاجيات الخاصة بالنساء.

كما أن مؤشرات مكتب تنمية التعاون، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة أحدثتها الدولة المغربية لتشجيع ومواكبة التعاونيات والعمل التعاوني، ما زالت تشير إلى ضعف المبادرات النسائية التعاونية بالعالم القروي، حيث لا تتعدى نسبة التعاونيات النسوية 4% من مجموع التعاونيات المنتجة.

وإذا كان الرهان هو تحسين جودة ومردودية المبادرات التعاونية، فإنه لا يكتمل إذا لم تصاحبه سياسات داعمة في مجال دعم التكوين المهني المتدرج أو المستمر للمرأة القروية، وخصوصا في المجالات «الممهننة»، حيث تم، في هذا الإطار، تطوير أداء برامج الدعم المهني للنساء، بمن فيهن النساء القرويات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج، ذات الامتداد الجغرافي الواسع، تتوجه بالأولوية لفئة النساء، حيث بلغ عدد المستفيدات منها برسم سنة 2011 ما يفوق 187500 مستفيدة، أي ما يمثل نسبة 69 % من العدد الإجمالي للمستفيدين. وتعتبر المرأة والفتاة القروية من الفئات التي تستفيد من برامج التعاون الوطني، حيث بلغ عدد المستفيدات بالعالم القروي 62464 مستفيدة، أي ما يمثل 33 % من مجموع عدد المستفيدات من برامج المؤسسة.

• تيسير ولوج المرأة القروية إلى الموارد والأملاك

يخضع توزيع حق الانتفاع في أراضي الجموع إلى عادات وتقاليد منبثقة عن عرف راجع إلى عهود قديمة يعتمدها نواب الجماعات السلالية خلال عملية تحديد لوائح ذوي الحقوق المستفيدين من عائدات هذه الأراضي.

وحسب هذه الأعراف والعادات، فإن نواب هذه الجماعات السلالية يعمدون إلى إقصاء العنصر النسوي من الاستفادة من هذه العائدات، الشيء الذي دفع ببعض النساء التابعات للجماعات السلالية في عدة مناطق من المملكة، إلى القيام بوقفات احتجاجية تطالب من خلالها بالمساواة وتندد بالتمييز والحيف اللاتي يعانين منه، والتي تتنافى وكافة القوانين المغربية والاتفاقيات الدولية والمكتسبات التي حققتها المرأة المغربية. وبالتالي يطالبن بحقهن في الاستفادة من التعويضات المادية والعينية (المنح المالية والبقع الأرضية المجهزة للبناء) التي تحصل عليها الجماعات السلالية إثر العمليات العقارية التي تجري على بعض الأراضي الجماعية.

وقد لقيت هذه المطالب اهتماما متزايدا من طرف بعض الفاعلين السياسيين، وجمعيات حقوقية ومنابر إعلامية، داعية إلى تضافر الجهود للاعتراف للمرأة السلالية بحقها في الأراضي الجماعية، الموجودة غالبيتها في العالم القروي، ونشر ثقافة الإنصاف والمساواة بين الجنسين، علما أن الوضعية المزرية التي تعيشها هذه الفئة من النساء تؤثر سلبا على حياتهن الاقتصادية والاجتماعية.

وتماشيا مع التطور الذي عرفه مجال حقوق المرأة ببلادنا، وبهدف تمكين النساء من الاستفادة، أسوة بإخوانهن الرجال من العائدات المادية والعينية التي تحصل عليها هذه الجماعات إثر العمليات العقارية التي تجري على بعض الأراضي الجماعية، فقد تم اتخاذ عدة تدابير على مستوى مختلف مصالح الوصاية بسلك دينامية جديدة تستند على التعامل بالمساواة مع مجموع السلاليين كيفما كان نظامهم، وفي إطار الشفافية والإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتتجلى هذه التدابير في:

- اعتراف مجلس الوصاية، بصفته الهيئة المختصة بالنظر في توزيع حق الانتفاع، للمرأة بحقها في مخلف الهالك (والدها أو زوجها)، على غرار الورثة الذكور، وذلك باستصدار قرارات في هذا الشأن خلال دراسته للقضايا المعروضة عليه؛

- الاعتراف للمرأة بصفة «ذات حق»، عملا بمقتضيات الدورية الوزارية رقم 51 المؤرخة في 14 ماي 2007 حول مسطرة وضع لوائح ذوي الحقوق، التي يضعها النواب استنادا إلى معايير الجنس والتي تتيح للمرأة إمكانية الدفاع عن حقها في تسجيل اسمها في اللائحة، وبالتالي اكتساب صفة ذات حق.

ولتعزيز هذا المكتسب، عملت وزارة الداخلية، باعتبارها وصية على الأراضي السلالية، على استصدار دورية تحمل رقم 60 بتاريخ 25 أكتوبر 2010، تحث بواسطتها نواب الجماعات السلالية على ضمان حق المرأة في الاستفادة من المدخرات الجماعية المترتبة عن جميع العمليات العقارية التي تعرفها بعض الأراضي الجماعية (كراءات أو تفويتات).

وتماشيا مع هذا الإطار التنظيمي، فقد تمكنت النساء السلاليات عبر تراب المملكة خلال سنة 2011 من الاستفادة من مبلغ مالي وصل إلى 81.350.000.00 درهما، شمل 29253 ذات حق.

وإلى جانب توزيع هذه العائدات المالية، فقد عملت مصالح الوصاية على إنجاز عدة مشاريع تنموية لفائدة النساء المنتميات لـ14 جماعة سلالية، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بغلاف مالي إجمالي يناهز 11.5 مليون درهم، وجهت بالأساس إلى بناء وتجهيز المنشآت ذات الطابع الاجتماعي والتربوي والثقافي.

ومن ضمن هذه المشاريع نذكر:

- مركز وغرف متعددة الوسائط والوظائف؛
- حضانات للأطفال؛
- مراكز إيواء الفتيات ودار الطالبات؛
- دار المواطنة أو القبيلة تخصص لالتقاء النساء؛
- مراكز تدريب المرأة على مهن معينة.

وهكذا، يمكن القول إن كل هذه الإجراءات المبذولة ستساعد لا محالة المرأة السلالية، التي تكوّن فئة عريضة داخل المجتمع النسوي القروي، من تمكينها من الوسائل الضرورية لتحقيق العيش الكريم، وبالتالي تعزيز دورها في القضاء على كل أشكال ومظاهر الجوع والفقر.

2.3. في مجال الرعاية الاجتماعية والخدمات

• تطوير الولوج للخدمات الأساسية

إذا كان هذا المشروع المجتمعي قد عرف استفادة 5 ملايين مواطن، فإن أزيد من مليون مستفيد هن نساء استهدفن في مشاريع متعددة حسب حاجياتهن وظروفهن الاجتماعية. وفي هذا الإطار، نشير إلى كون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد أسهمت في توفير حوالي 300 نادي نسوي لصالح 50000 مستفيدة، أغلبهن من العالم القروي.

وفي إطار تشجيعها لتمدرس الفتاة القروية على وجه الخصوص، فقد عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على إنجاز 450 مشروع، هم بناء أو تجهيز دور طالبة كفيلة بتوفير ظروف عيش ملائمة للتحصيل الجيد لفائدة 10000 فتاة.

إضافة إلى ذلك، فقد تم إعطاء أهمية بالغة للجانب الصحي، حيث أنجز 1500 مشروع مندمج في هذا الإطار، استهدف حوالي 160000 امرأة، أغلبهن من العالم القروي.

وقد تمحورت جميع هذه المشاريع حول تعزيز خدمات القرب، عن طريق توفير وإعادة تهيئة المراكز الصحية وقاعات الولادة، وتنظيم قوافل طبية وحملات تحسيسية، وكذا بعض الخدمات، كتوزيع الأدوية والكشف بالصدى الصوتي، إضافة إلى إنشاء دور الأمومة وقاعات للولادة، والتي يبلغ عددها 338 دارا استفادت في إطارها 10000 امرأة.

كما همت خدمات القرب إمداد ساكنة الوسط القروي بالماء الصالح للشرب وتحسين ظروفها الصحية والوقائية، حيث من بين النتائج المتوخاة من هذا البرنامج تحرير المرأة والطفلة القروية من المعاناة اليومية التي تتحملها في جلب الماء، ومن تم مساعدتها على توفير الوقت للقيام بمهام أخرى تعود على أسرتها بالنفع، وتمكينها من التمدرس.

وقد مكن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب من بروز جمعيات مستعملي الماء، التي أضحت تقوم بدور فعال في النهوض بأوضاع المرأة القروية، عبر القيام بعدة أنشطة موازية لدورها الأساسي في مجال تدبير مرافق توزيع الماء الشروب، حيث ساهمت المرأة القروية بصفة قوية في التنمية المحلية.

وستتواصل الجهود الوطنية لتحقيق أهداف هذا البرنامج بتعبئة الموارد المالية الضرورية ومواكبة الجماعات الترابية برسم فترة 2012/2015 لتعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب إلى نسبة 95% على الصعيد الوطني، الشيء الذي سيؤدي إلى المزيد من تحسين ظروف عيش المرأة القروية بالخصوص.

• دعم برامج تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء من أجل النهوض بالطاقة

ونحن نعمل، في هذا الإطار، على تعزيز برنامج «الحطب-الطاقة» من أجل النهوض بالتقنيات والأدوات الرامية إلى تحسين الفعالية الطاقية، وأيضا على توسيع برنامج «بيت الطاقة» لتحسين قنوات تسويق الغاز، إضافة إلى توسيع تجربة الأفران الشمسية المنجزة في مدينتي الصويرة وآسفي التي أجرتها مؤسسة محمد السادس.

4. الإكراهات الوطنية

ونحن نولي الآن أهمية أممية لقضايا النساء القرويات من خلال الأرضيات والقرارات المعتمدة، نسلط الضوء على إكراهات تمس عمق التنمية في جل الدول السائرة في طور النمو.

فمن الناحية السكانية، ووفق نتائج الدراسات الديمغرافية المختلفة التي تم إنجازها لحدود 2010، فإن الفترة التاريخية التي يعيشها العالم (منذ 2008 إلى اليوم) هي فترة تتميز بظاهرة ديمغرافية صرفة لم يشهدها العالم من قبل، وتتمثل في التساوي الديمغرافي لسكان الأرياف مع سكان الحواضر عالميا.

وبالنسبة لبلادنا، فإن كفة البادية دائما راجحة، مما يعني أننا بصدد التزام ضروري لنصف السكان أو أكثر من أجل تأهيلهم حتى تتحسن وتيرة التوازنات الاجتماعية المحايثة للتوزيع الديمغرافي الوطني في إطار التوزيع العادل والمتكافئ لثمار النماء وموارده.

كما قطعت بلادنا أشواطا جد هامة في فك العزلة عن مساحات واسعة من تراب الأرياف من خلال تعميم سياسات بنيوية جادة (كهربة العالم القروي التي وصلت إلى 86 %، وتوسيع الشبكة الطرقية، وتوسيع شبكة المؤسسات التي تقدم خدمات عمومية...). لكن الآثار الاجتماعية لهذه البرامج على تحسن مؤشرات التنمية البشرية ما زالت تحتاج إلى تقويم مستمر ننتقل فيه من العمل على البنيات إلى العمل مع الإنسان لأجل الإنسان. وهو ما تطمح إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وما يطمح إليه أيضا البرنامج الحكومي.

أما من ناحية الحيز الاقتصادي الذي يحتله الريف وسكانه في اقتصادنا الوطني، كما في الاقتصاديات الشبيهة بنا، فإن حيز مساهمة البادية الزراعية في ناتجنا الوطني الخام يتجاوز سقف 25 %. وبالتالي فسياسات دعم الزراعة تدخل في صلب الاختيارات الاقتصادية لبلادنا، وخصوصا مع مخطط وطني كبير هو المخطط الأخضر الذي يعد في أفق 2025 بأن تساهم الفلاحة بحوالي النصف في ناتجنا الوطني، وبأن يخلق حوالي مليون مقاولة صغيرة موجهة لصغار الفلاحات والفلاحين حتى يتحول الفلاح المغربي من يد عاملة إلى قوة مقاولة، وما يتطلب ذلك من رفع قدراته المعرفية والإنتاجية والتسويقية بمعايير دولية.

المدخل الاقتصادي لتطوير البادية بالمغرب هو مدخل جد واعد، لكن الأوراش الاقتصادية والإنتاجية لا تعد دائما بضمان المواكبة الحقوقية اللازمة التي تعد مسبارا لإعادة الاعتبار للإنسان كمحور بدل اعتباره كوسيلة.

فمؤشرات الأمية ما زالت مقلقة في صفوف النساء الريفيات، وما يتبعها من صعوبة الولوج للخدمات وصعوبة الانخراط الطوعي في البرامج الحكومية، وأيضا جهل طرق استثمار الفرص التنموية المتاحة، وما ينجم عنه من تدني نسب المشاركة في الفعل التنموي العام للنساء القرويات أمام تمركز جل السياسات العمومية... كل ذلك يجعل رهان المغرب الأخضر رهانا من الواجب أن يقاس بمقياس الاستثمار في دورة الإنتاج الزراعي، من دون إغفال جودة الحياة عند ساكنة الريف، وخصوصا عند النساء والأطفال.

وإذا رفع المغرب تحدي الاختيار الزراعي المتطور، فعليه أن يرفع تحدي تحسين التنمية البشرية للعالم القروي (تعليميا وصحيا ومهنيا)، وهو التحدي الكبير الذي ستعرفه العشرية المقبلة، بالنظر إلى ارتفاع نسبة النشاط الإنتاجي والتسويقي غير المهيكل بالبادية، وارتفاع نسب النشاط غير المؤدى عنه، حيث أغلب النساء القرويات يعمل فقط في إطار مساعدات عائلية غير منتجة للدخل. تنضاف إلى هذه العوامل، عوامل أخرى معيقة، كصعوبة ولوج النساء القرويات للموارد وتملكها اقتصاديا، وضعف إمكانيات مساهماتها في استثمارها وتطويرها واحتلالها مواقع متدنية في سلالم جودة العيش والشغل والمشاركة بشكل عام.

بقي المدخل السياسي كرهان أساسي ومهم، حيث ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة المغربية القروية وارتفاع عدد المستشارات الجماعيات منذ بلديات 2009، اللواتي أغلبهن قرويات، وانتعاش المبادرات التعاونية والجمعوية بالبادية المغربية التي كانت نتيجة فعل سياسي إرادي وطني ساهم فيه كل الفرقاء... كل هذا نعتبره بالمغرب أرضيات ومداخل لمناصرة قضايا المرأة عموما، والمرأة القروية على الخصوص.